مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في بعض التجارب الدولية

(تجربة ماليزيا وكوريا الجنوبية نموذجاً)

د. أياد شمخي جبر

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

تقاس حضارة الأمم بمدى تقدم مستوى التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، والذي ينعكس بالضرورة في زيادة درجة رفاهية الأمم والدول ككل. ومن ثم ينبغي تطوير التعليم وتحديثه باعتباره قضية أمن قومي تؤثر في مستقبل الأجيال الحاضرة والقادمة فهو المدخل الحقيقي لتحقيق التقدم وبناء المواطن الذي يتحمل تبعات هذا التقدم والتطور. وقد أكدت التجارب الدولية أنَّ بداية التقدم الحقيقية، بل والوحيدة هي التعليم[1]. لذا فإن الدول المتقدمة تضع التعليم في أولويات برامجها وسياستها. ولقد أصبحت ماليزيا وكوريا الجنوبية من الدول المتقدمة التي اعتمدت على تنمية مواردها البشرية من خلال التعليم العالي في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

تسلط هذه الورقة الضوء على تجربتي كل من ماليزيا وكوريا الجنوبية بوصفهما من التجارب الدولية الرائدة في مجال تطوير التعليم ودوره في تنمية رأس المال البشري كهدف وسيط لتحقيق التنمية الاقتصادية، للاستفادة منها، والاسترشاد بهما في تطوير التعليم والاستفادة منه في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في العراق.

التجربة الماليزية

إن تحقيق ماليزيا نمواً اقتصادياً مطرداً ليس إلا انعكاساً واضحاً لاستثمارها في البشر، فقد نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعد على تلبية الحاجة لقوة العمل الماهرة. كما أسهم هذا النظام بفعالية في عملية التحول الاقتصادي من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث. ويوظف التعليم في الوقت الراهن كأداة حاسمة لتحقيق مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإن نجاح السياسات التعليمية في ماليزيا أدّى إلى أن يحقق الاقتصاد تراكماً كبيراً من رأس المال البشري والذي هو عمود التنمية وجوهرها. فقد أولت الحكومة عناية خاصة بالتعليم خاصة التعليم الأساسي والفني، واستخدمت اعتماداتٍ ماليةً كبيرةً في مجالات العلوم والتقنية، حتى المجالات الإنسانية تم دعمها أيضاً بواسطة القطاع الخاص وتم استقدام خبرات أجنبية في كافة مستويات التعليم العالي والتقني لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية مما أسهم في رفع كفاءة قوة العمل التي أصبحت من المزايا التفضيلية للاقتصاد الماليزي[2].

1.راشد، محمد عبد السلام، (2011)، مدى استفادة مصر من التجربة الماليزية في تطوير التعليم الجامعي بما يخدم التنمية الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد(3)، مصر، ص105.

2. بشير ،محمد شريف، 2013، استثمار البشر في ماليزيا، ص1، مقال منشور على الموقع:
https://www.researchgate.net/publication/282701960astthmar_albshr_fy_malyzya

ومن هنا يمكن إيجاز مجموعة من المعطيات المتعلقة بدور التعليم العالي في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في ماليزيا من خلال ما يلي:

أولاً: ملامح السياسة التعليمية في ماليزيا

منذ فجر استقلال ماليزيا وعلى مر العصور وضع القائمون على صياغة خرائط التعليم في ماليزيا مسارات عديدة داعمة لنظام التعليم الوطني وكل واحد منها يأتي بالتوافق مع متطلبات عصره، وانعكس ذلك في عدة ملامح للسياسة التعليمية في ماليزيا من أهمها:

1. الاهتمام بالتعليم التكنولوجي وربطة بالبحث العلمي

يعُدُّ الاهتمام بإدخال التكنولوجيا والأساليب الحديثة في منظومة التعليم أمراً أساسياً لتطوير التعليم وقد تم التركيز على علوم المستقبل خاصة الرياضيات والعلوم واللغات. وهناك وعي بين المسؤولين في ماليزيا بأن استخدام التكنولوجيا والمعرفة هو جوهر العملية التنموية، لأنَّ أي تنمية اقتصادية من خلال التكنولوجيا يجب أنْ تكون مستدامة على الصعيد السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والمعرفي. ولذلك، يجب على الحكومات المتعاقبة زيادة الإنفاق والاستثمار في التعليم والبحث العلمي للوصول إلى المعايير الدولية، ومن ثم تنفيذ برامج نقل التكنولوجيا في الجامعات ومعاهد البحوث لاستغلال نتائج البحوث وربطها بالصناعات المحلية[3]. وقد برز اهتمام الحكومة بالعلم والتكنولوجيا في ثلاث صور أساسية، تمثلت في:

أ) تنمية الموارد البشرية المتخصصة في مجال العلوم والتكنولوجيا. فقد نفذت وزارة البيئة والعلوم والتكنولوجيا برنامجاً لتنمية الموارد البشرية.

ب) لزيادة عدد العاملين في مجال العلوم والتكنولوجيا تدعم الحكومة برامج لجذب العلماء والمهندسين الماليزيين المقيمين في الخارج وتقديم حوافز مالية مشجعة لجذبهم.

ت) تعمل الحكومة على استيراد التكنولوجيا المتطورة من الخارج.

3.البربري، محمد أحمد عوض، (2011)، نحو رؤية مصر 2025 لمواكبة الاقتصاد المعرفي بالإفادة من تجربة ماليزيا التعليمية، مجلة كلية التربية بالمنصورة، العد77، المجلد 2، مصر، ص224.

2. تشجيع التعليم العالي الخاص

لقد أدت زيادة الدخل إلى زيادة الطلب على التعليم العالي، ومن ثم ظهرت أهمية تعاون الحكومة مع القطاع الخاص في هذا الصدد، والتي تميزت بقدر كبير من النجاح حيث كان يسمح للطلاب الماليزيين بالدراسة المحلية لمدة عام ثم الالتحاق بإحدى الجامعات العالمية لمدة عامين وسمي هذا النظام أسم(2+1) ثم تطور إلى نظام(1+2) حيث يتم الدراسة سنتين في ماليزيا وسنة في إحدى الدول الكبرى ثم تطور إلى (0+3) حيث يتم الحصول على الشهادة الجامعية من إحدى الجامعات الكبرى بدون خروج الطالب خارج ماليزيا من خلال برامج توأمة مع الجامعات العالمية.

3. اهتمام ماليزيا بابتعاث أبنائها في الخارج وانعكاسه على التنمية

أصبح الانفتاح على الخارج والاستفادة من الخبرات التعليمية للدول الأخرى ضرورة تسعى إليها كثير من الدول لتواكب التغيرات السريعة والمتلاحقة، وذلك بهدف توفير كوادر قادرة على التعامل مع المتغيرات الجديدة والاستثمارات الأجنبية واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة وماليزيا ليست استثناء من هذه الدول فعملت على تشجيع أبنائها على الدراسة في الخارج ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب[4]:

- تشجيع ماليزيا للاستثمارات الأجنبية وانعكاسه على التعليم بصفة عامة والتعليم العالي خاصة.
- قصور قدرة الجامعات المحلية عن استيعاب الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي.
- الإقبال على التعليم الديني في المؤسسات الدينية الدولية.

4. الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة

يلاحظ على نظام التعليم في ماليزيا أنه يتجه نحو الانفتاح على النظم الغربية (البريطانية والأمريكية) والتوسع في استعمال اللغة الانجليزية كلغة للتعليم. وقد لعب القطاع الخاص دوراً أساسياً مع التركيز على جوده التعليم وإتباع المعايير العالمية من ناحية والمناهج والتخصصات العلمية مع وجود بعض فروع جامعات أستراليا ونيوزيلندة وبريطانيا. وهناك حوالي 415 معهداً

4. راشد، محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص109.

وكلية جامعية خاصة تقدم دراسات جامعية وبرامج توأمة مع جامعات في الخارج، وتوفر إجازات مهنية ومتوسطة، كما تتيح الفرص للطلاب الماليزيين لمواصلة دراستهم في الجامعات الأجنبية[5].

5. توظيف التعليم العالي لخدمة الاقتصاد

أُسِّست جامعة الملايا كأول جامعة في البلاد عام 1949 وكان مقرها سنغافورة- توجد اليوم أكثر من 11 جامعة حكومية- والعديد من الفروع الجامعية للجامعات الأجنبية. تضع الحكومة الأجهزة والبرامج الحديثة لتطوير التعليم العالي، بينما تحاول كل الجامعات أن تَتَّبع المعايير العالمية في التدريس ونظم الدراسة والمناهج الدراسية، وتشجيع العلاقات والروابط بين الجامعات المحلية والجامعات العالمية الشهيرة والمماثلة لاكتساب الخبرة والتجربة والتطوير، وتعمل كافة الجامعات والمعاهد العليا المحلية بتركيز كبير على التعليم الذي يسد حاجة البلاد من قوة العمل الماهرة[6].

6. الاهتمام بتعليم المرأة

نالت المرأة حظها من التعليم كالرجل، وتشير بيانات وزارة التعليم إلى زيادة حصتها في قطاع التعليم، ويعود ذلك إلى اهتمام الدولة بتعليم الفتيات، إلى جانب أنَّ نسبة الإناث بين السكان كبيرة، ومشاركتهن في قوة العمل تكاد تقترب من مشاركة الذكور، والجدول رقم(1-2)يوضح نسب مشاركة المرأة في المجتمع والتعليم في ماليزيا في عام 2012 عندما كان عدد السكان 27 مليون نسمة. حيث بلغت نسبة الإناث من جملة السكان 49.3%، كما بلغت نسبة الإناث في المدارس الابتدائية 64.6%، بينما بلغت هذه النسبة في المدارس الثانوية، وفي المدارس الفنية وفي الجامعات 62.8%، 41.9%، 54.9% على التوالي.

جدول رقم (1-2) نسب مشاركة المرأة في المجتمع والتعليم في ماليزيا في عام 2012

بيان	نسبة الإناث من جملة السكان	نسبة الإناث في المدارس الابتدائية	نسبة الإناث في المدارس الثانوية	المدارس الفنية	نسبة الإناث في الجامعات
النسبة	49.3%	64.6%	62.8%	41.9%	54.9%

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بشير، محمد شريف، 2013، مرجع سابق ذكر، ص8.

5.عاشور، كتوش، (2008)، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها، مجلة دراسات إقليمية- مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، مجلد (4)، العدد(10)، العراق، ص92.
6.عاشور، كتوش، المرجع السابق، ص90.

ثانياً: تحديات واستراتيجيات التعليم العالي في ماليزيا

يعاني التعليم العالي في ماليزيا من العديد من التحديات، وأهمها ما يلي[7]:

1. الحاجة إلى زيادة نسب الالتحاق بالتعليم العالي لمواكبة الطلب المتنامي للمجتمع على قوى عاملة ماهرة وذات معرفة عالية.
2. ضعف برامج العلوم والتكنولوجيا في المعاهد العليا المحلية والحاجة إلى ضمان نسبة الالتحاق في البكالوريوس والدبلوم والبرامج الجامعية في كل من القطاعين العام والخاص ومؤسسات التعليم العالي بما يتوافق مع الطلب على العمالة الماهرة وشبة الماهرة.
3. نقص في أعداد أعضاء هيئة التدريس المؤهلين وذوي الخبرة في مجالات مختلفة والحاجة إلى الحفاظ على أعضاء هيئة التدريس في المعاهد الفنية والتقنية. بالإضافة إلى ارتفاع نسبة عدد الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس.
4. الحاجة إلى مزيد من الاهتمام بأنشطة البحوث والتطوير ذات الجودة والقيمة المرتفعة وتكثيف تعلم واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية.
5. ارتفاع تكلفة الدراسة خاصة في المؤسسات التعليمية الخاصة وارتفاع تكاليف الإدارة والتطوير في المؤسسات التعليمية العامة.

وتتمثل الاستراتيجيات التي تبنتها ماليزيا لمواجهة هذه التحديات فيما يلي[8]:

1. الزيادة التدريجية في أعداد طلبة التعليم العالي.
2. تشجيع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار في التعليم العالي وتحويل ماليزيا إلى مركز للتفوق الأكاديمي.

7.محمد، دينا محي الدين، (2011)، الاقتصاد القائم على المعرفة وأهمية تنمية الموارد البشرية في ماليزيا، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد(4)، مصر، ص500 - 505.
8. المرجع السابق ذكره، ص506

3. وضع استراتيجية لزيادة نسبة الالتحاق بمجالات العلوم وتكنولوجيا المعلومات لتصل للنسبة المستهدفة (06%) مقارنة بباقي المجالات وزيادة نسبة العلماء والتقنيين إلى السكان لتصل ماليزيا إلى مستويات الدول المتقدمة.

4. إنشاء جامعة تقنية ومؤسسات فنية خاصة للتعليم العالي، تهدف إلى زيادة عدد المهنيين، وتحسين البرامج المقدمة على مستوى التعليم العالي لضمان جودتها وأهميتها، والقدرة على الوفاء باحتياجات الدولة من القوى العاملة والقدرة التنافسية على المستوى العالمي.

5. توفير برامج التدريب اللازمة لأعضاء هيئة التدريس داخل وخارج ماليزيا، فضلاً عن توسيع نطاق برامج التدريب الخاصة بالصناعات لربط الجانب الأكاديمي بالواقع العملي، وتوفير نظام للمرتبات أكثر ملاءمة، وزيادة أعضاء هيئة التدريس المؤهلين.

6. تعزيز وتوسيع أنشطة البحوث والتطوير من خلال غرس ثقافة أهمية البحوث والتطوير بين الباحثين والأساتذة والطلاب، وزيادة عدد خبراء وموظفي البحوث والتطوير، وجعل الجامعات العامة جامعاتٍ بحثيةً، وإنشاء المزيد من مراكز البحوث على مستوى المراكز الدولية، وزيادة الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي العام والخاص وبين الصناعات المحلية والعالمية، وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي مع توفير البنية التحتية اللازمة وبالتالي خلق بيئة مواتية للجامعات الإلكترونية.

7. زيادة عدد الطلاب الأجانب في المرحلة الجامعية والدراسات العليا وإنشاء مراكز بحثية داخل الجامعات وَفقاً للمعايير الدولية ومحاولة جعل الجامعات المحلية بمستوى مثيلتها على المستوى الدولي. وكذلك توسيع نطاق المساعدات المالية للطلاب بما في ذلك من زيادة تخصيص الموارد والبحث عن مصادر مختلفة لتمويل مؤسسات التعليم العالي وخاصة الجامعات[9].

9. Government of Malaysia,(2001), Education Development Plan For Malaysia 2001- 2010, Economic Planning Unit,P2-7.

ثالثاً: رؤية التعليم العالي في ماليزيا 2020[10]

تتضمن رؤية عام 2020 في ماليزيا عدداً من النقاط المتعلقة بتطوير التعليم العالي، لعل أهمها:

1. زيادة عدد الجامعات ومن ثم عدد الباحثين، فمن المخطط أن تتخطى نسبة الملتحقين بالجامعات الماليزية 50% عام 2020 لتكون ماليزيا في مصاف الدول المتقدمة في هذا الشأن.

2. السعي في عمل برامج للتوأمة مع الدول الأجنبية وإنشاء بعض الفروع لها، وبشكل عام تحتضن ماليزيا 70 ألف طالبٍ أجنبيٍّ وتستعد لاستقبال 100 ألف طالبٍ في السنوات التالية ويُعدُّ التميز في التعليم العالي وافتتاح العديد من الفروع للجامعات المالية في الخارج هو سبب جذب المزيد من الباحثين والطلاب.

3. انضمام عدد من الجامعات الماليزية إلى قائمة أفضل الجامعات العالمية، ويُعدُّ ذلك أكبرَ تحدٍ نتيجة للمنافسة القوية بين الجامعات الدولية. ويشير الجدول التالي إلى تأهل 5 جامعات ماليزية ضمن أفضل 500 جامعة في العالم خلال الفترة 2009-2005. ويمكن التعرف على هذه الجامعات كما هو وارد في الجدول رقم (1-3) بالملحق الإحصائي.

4. زيادة الاهتمام بتنمية الوادي التكنولوجي الماليزي، حيث يُعدُّ الوادي التكنولوجي الماليزي مبادرة الحكومة الماليزية لنقل الدولة إلى عصر التكنولوجيا والمعرفة، وقد بدأ هذا المشروع عام 1996 وأصبح يتضمن 900 مؤسسة دولية معتمدة في نشاطها على التكنولوجيا والبحث العلمي، ومن المتوقع جذب المزيد من هذه المؤسسات الدولية. وبوجه عام، تتضمن المشروعات المنتمية لهذا الوادي عدداً من القطاعات هي: المدرسة الذكية، والعلاج عن بعد، والحكومة الإلكترونية، ومشروعات الريادة التكنولوجية.

10.منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مرجع سابق ذكره.

رابعاً: الأسباب التي أدت إلى تطوير التعليم في ماليزيا

1. تطوير البنى التحتية بناء على المقاييس العالمية:

لقد قامت الحكومات المتعاقبة على تطوير البنية التحتية للاقتصاد الماليزي، وذلك، بإنشاء الطرق والجسور، والممرات والمعابر، لتسهيل التنقل والوصول من مكان لآخر، كما قامت بإنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية، وتصفية المياه، لتكون ماليزيا واحدة من أفضل دول العالم في هذا المجال، فضلاً عن المشاريع العملاقة الأخرى في الصناعة والزراعة. فقد ساعدت تلك الإنجازات في تطوير البنية التحتية على تطوير النظام التعليمي في ماليزيا، فسعت إلى توصيل المدارس إلى جميع القرى، فلم يبق أي إنسان ماليزي محروم من التعليم أبداً، بل إن ماليزيا صارت نموذجاً لتطوير البنية المادية للتعليم، فماليزيا الآن قد فاقت حتى توقعات الأمم المتحدة للتجهيزات المدرسية، وهذا دليل على الرقي الحاصل في مجال التطوير المادي للتعليم[11].

2. تطوير الموارد البشرية:

ركزت الحكومات الماليزية المتعاقبة منذ الاستقلال وحتى الوقت الحاضر على الإنسان الماليزي، وحاولت تطويره قدر المستطاع، فمنذ القرار الأول بتخصيص مبالغ تقدر بـ 20% من ميزانية الدولة للبعثات خارج ماليزيا في بداية الاستقلال من أجل الحصول على الخبرات المفقودة في ماليزيا، وسد الفجوة بين ماليزيا ودول العالم، وحتى هذا اليوم فقد حصلت تطورات كبيرة في مجال الموارد البشرية في مجال التعليم. ومن هذه التطورات: إنشاء المراكز المتخصصة في تطوير التربية والتعليم، إنشاء كليات وأقسام التربية في جميع الجامعات الحكومية الماليزية، التركيز على النوعية، وليس على الكمية، إرسال البعثات خارج ماليزيا للتواصل مع العلوم والثقافات الجديدة. لذا، فاعتمدت ماليزيا استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على السكان الأصليين إلى جانب اهتمامها بالتنمية البشرية[12].

11.https://www.malaymail.com/s/550433/muhyiddin-budget-2014-shows-commitment-to-continue-development

12. المصري،بلال محمد سعيد، (2016)، مرجع سابق ذكره، ص85.

3. وضوح الهدف: الرقي بالمجتمع:

قامت الدولة الماليزية منذ بداية الاستقلال على وضع هدف واضح للمواطن الماليزي، هو خدمة المجتمع الماليزي، وليس خدمة الحكومة الماليزية، وكان هذا واضحاً في مؤسسات الدولة، وحاولت الدولة جاهدة فصل المؤسسات الحكومية عن الأحزاب السياسية، وهذا الأمر أثر بشكل كبير في تطوير قطاع التربية والتعليم في ماليزيا، فقد كان الهدف من تطوير هذا القطاع هو تلبية حاجات المجتمع، وخدمة أهدافه، وكان الجميع يشارك في هذا، ويعمل على نجاحه وخلوه من الأهداف الحزبية. ولعل أبرز القرارات التي اتخذت لجعل التعليم مستقلاً عن الأعمال الحزبية والسياسية هو منع الطلبة من المشاركة في العمل السياسي إلّا بعد التخرج من الجامعة، وكذلك منع أساتذة الجامعات، ومعلمي المدارس من العمل السياسي المباشر، إلّا بعد الاستقالة من الوظيفة[13].

4. تطوير المناهج:

تنبه القائمون على التعليم في ماليزيا، لأهمية المناهج الدراسية، وإلى التغييرات الكبيرة التي تحصل في العالم بسبب ثورة المعلومات، والتطور التقني، فقدمت اللجان المختصة اقتراحاتٍ لتطوير المناهج في المراحل المختلفة، حتى استقر الأمر أخيراً على تشكيل قسم خاص بتطوير المناهج، يقوم مرة كل خمس سنوات بمراجعة المناهج وتطويرها. لذلك، تسعى ماليزيا دائماً لتطوير مناهج التعليم لديها، بما يواكب التقدم الملحوظ في مناهج الدول المتقدمة مثل أمريكا ودول أوروبا وبريطانيا ثم اليابان وكوريا الجنوبية. وفي الدراسات الإسلامية تأخذ من مناهج بعض الدول العربية لاسيما مصر، حيث يدرسون وسطية الإسلام من الأزهر لتطبيقها في ماليزيا وفي الوقت نفسه أيضاً يدرسون تطور العلوم التكنولوجية من الدول الغربية، قبل أن يحدث اندماج ومزج بين الثقافتين وصولاً إلى أفضل المناهج[14].

5. تطوير القيم النبيلة:

هناك ستة عشر قيمة نبيلة حاول نظام التعليم غرسها في الأجيال، بعدما كانت الأمة الماليزية منقسمة إلى فصائل متناحرة، فاستطاعت اللجان المختلفة التي حاولت تطوير التعليم إيجاد القيم

13. خالد، معد أحمد، غير مبين، التعليم في ماليزيا التطور وأسباب النهوض، غير معروف ص ١٣.
14. سر تقدم ماليزيا..تغيير المناهج كل 5 سنوات والاقتداء بأوربا واليابان: http://www.cairodar.com/307970

المشتركة بين الأمة، وجعل تلك القيم أساسَ تصميمِ المناهج في ماليزيا، ومن هذه القيم: الرحمة والتسامح، والتعاون، الشجاعة، والاعتدال، الاجتهاد، الحرية، الاستقامة، العدالة.

6. ربط التعليم بالواقع:

ربط التعليم بالواقع العلمي للحياة والمجتمع واحد من أهم إنجازات التعليم في ماليزيا، فقد قامت الحكومة بعمل الدراسات الميدانية، والمسحية لمعرفة قيمة التعليم، والشهادة الأكاديمية في سوق العمل، وفي المنزلة الاجتماعية، ومن خلال تلك الدراسات قامت بتطوير المناهج و الدرجات الوظيفة، ومعدلات الأجور، فضلاً عن البرامج التعليمية الإجبارية في المؤسسات التعليمية التي تهدف إلى جعل الجوانب الأكاديمية متوافقة من الناحية العالمية ومن الناحية النفسية مع المجتمع بكافة متطلباته، ومن أهم ما يمكن ذكره في هذه المجالات ما يأتي[15]:

- فتح البرامج التعليمية التي تهدف إلى توفير الكفاءات التي يحتاجها المجتمع فعلاً وفقاً لمعدلات الحاجة، فأصدرت الحكومة مثلاً أمراً بتقليل عدد الداخلين في الكليات الإنسانية، وجعلها لا تزيد على 40%، وزيادة الداخلين في الكليات العلمية بمعدل لا يقل عن 60%. فضلاً عن إنشاء العديد من المعاهد التكنولوجية والتقنية، وهناك العديد من المراكز التقنية التي تهدف إلى إيجاد قنوات تعاون بين الأعمال العلمية والمصانع بقصد تطبيقات المصانع في هذا الصدد بين الأكاديميين في الجامعات والمصانع وتوفير الموارد الضرورية لإنجاز أعمال بحثية تطبيقية[16]

- إعفاء الشركات والمؤسسات التي ترعي البحوث العلمية التي تراعي تخصصاتها من الضرائب المترتبة على ذلك المال.

- تشجيع الشهادة مزدوجة التخصص، بعد أن أكدت الدراسات الميدانية أن سوق العمل يتطلب من المتخصص في مجال معين وجود مهارات أخري عنده مع تخصصه الأصيل.

7. الإنفاق الرشيد:

آمنت الحكومات المتعاقبة بأهمية التعليم، فقامت بتخصيص ميزانيات ضخمة للتعليم

15. خالد، معد أحمد، مرجع سابق ذكره، ص 16.
16. وزارة التربية والتعليم، التعليم في ماليزيا، http://moe.gov.eg/ccimd/pdf/Education_Malaysia.pdf

قياساً بالإنفاق العام في القطاعات المختلفة. وفيما يلي جدول يوضح إجمالي الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي خلال الفترة من 2006- 2016، حيث يوضح الجدول رقم(2 - 2)، أن إجمالي الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي خلال الفترة (2006 - 2016) لا يقل عن 16%، إذ سجل في عام (2006) ما يعادل 16.75%، وظل يتطور حتى بلغ عامي 2015، 2016 ما يعادل 19.85%، 20.64% على التوالي. وتهتم الحكومة الماليزية بالإنفاق العام على الجوانب المختلفة للتعليم لزيادة المباني وذلك لتقليل نسبة أعداد الطلاب في الفصل الواحد. فضلاً عن الاهتمام بتطوير التجهيزات، ووسائل التعليم، والوصول إلى مرحلة التعليم الذكي في جميع المدارس الماليزية عام 2025.

جدول رقم (2-2)إجمالي الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي في ماليزيا خلال الفترة من 2006- 2016

السنة	النسبة
2006	16.75
2007	16.12
2008	-
2009	18.46
2010	18.41
2011	20.98
2012	19.93
2013	19.45
2014	19.80
2015	19.85
2016	20.64
2017	21.68
2018	19.74
2019	17.94

المصدر:البنك الدولي، معهد اليونسكو للإحصاءات[17].

17. https://data.albankaldawli.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GB.ZS?locations=MY

خامساً: مؤشرات التعليم في التجربة الماليزية:

يوجد العديد من المؤشرات التعليمية التي توضح تطور وتقدم نظام التعليم في ماليزيا، ومن هذه المؤشرات معدل معرفة القراءة والكتابة، معدلات الالتحاق بالتعليم في جميع المراحل، العلاقة بين التعليم وسوق العمل (والتي تعبر عن الكفاءة الخارجية للتعليم)، ويمكن التعرف على هذه المؤشرات بمزيد من التفصيل وذلك كما يلي:

1. معدلات معرفة القراءة والكتابة للبالغين للفئة العمرية (15- 24):

يُعدُّ مؤشر معرفة القراءة والكتابة في الفئة العمرية بين الشباب من المؤشرات التي توضح مدى كفاءة النظام التعليمي، ويوضح الجدول رقم(3-2) تطور معدلات القراءة والكتابة في ماليزيا للفئة العمرية(15- 24) سنة الخاصة بالذكور والإناث والنسب الإجمالية في ماليزيا خلال الفترة (1995- 2015)، إذ تشير المعدلات الواردة إلى تطور وارتفاع معدلات معرفة القراءة والكتابة في ماليزيا سواء على المستوى الإجمالي أو على مستوى النوع(الذكور- الإناث) فعلى المستوى الإجمالي ارتفعت معدلات معرفة القراءة والكتابة في ماليزيا من 82.9% عام 1995 إلى 91.2% عام 2005، ثم تطورت بشكل ملحوظ لتصل إلى 92.9% عام 2015.

أمّا على مستوى النوع فقد ارتفعت هذه المعدلات من 95.22% عام 1995إلى 98.96% عام 2015 بالنسبة للإناث، كذلك ارتفعت من 95.91% عام 1995 إلى 98.38% عام 2015 بالنسبة للذكور، ويسهم الارتفاع الملحوظ في نسبة القادرين على معرفة القراءة والكتابة بين الجنسين إلى سد أحد أهم منابع الأمية على مستوى العالم، وهذا ما يؤكد اهتمام الحكومة الماليزية بمحاربة الأمية.

جدول رقم (2- 3): تطور معدلات معرفة القراءة والكتابة في ماليزيا خلال الفترة (1990-2018)

السنة	النسبة %		
	إجمالي	الإناث	الذكور
1995	82.9	95.22	95.91
2000	90	-	-
2005	91.2	97.27	97.21
2010	92.2	-	-
2015	92.9	98.96	98.38
2016	94.88	97.86	97.39
2017	95.08	97.44	97.12
2018	94.85	97.02	96.70

Source:https://data.albankaldawli.org/indicato

2. معدلات الالتحاق الإجمالية بالتعليم في ماليزيا خلال الفترة (1990-2015):

تقاس المعدلات الإجمالية للالتحاق بالتعليم بنسب المقيدين بالمدرسة أو الكلية إلى السكان في الشريحة العمرية المقابلة. ويوضح الجدول رقم (4-2) أنَّ معدلات الالتحاق بالتعليم شهدت تزايداً مطرداً خلال الفترة(1991- 2019) على جميع المراحل الدراسية؛ ففي المرحلة الابتدائية توضح الأرقام تزايد معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، حيث انخفضت من 99.97 عام 2017، إلى99.22 % عام 2018.أمّا في المرحلة الثانوية فقد تزايدت معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي حيث بلغت عام 1991 حوالي 56% وازدادت تدريجياً حتى وصلت عام 2000 حوالي 65%، واستمرت في الزيادة تدريجياً حتى وصلت حوالي 69% في عام 2009.

وفيما يخص مرحلة التعليم العالي، نلاحظ الانخفاض الشديد لمعدلات الالتحاق بالمرحلة الجامعية في بداية الفترة، فقد بدأت هذه المعدلات عند مستوى 7% من الشريحة العمرية المقابلة عام 1991، ثم بدأت تزداد تدريجياً حتى عام 1995 حيث وصلت إلى حوالي 11%، واستمر التزايد إلى أنْ سجلت في عام 2009 حوالي 36%.

جدول رقم (4-2) تطور معدلات الالتحاق الإجمالية بالتعليم في ماليزيا خلال الفترة (1991- 2019)

السنة	المرحلة الابتدائية	المرحلة الثانوية %	المرحلة الجامعية%
1991	92	56	7
1995	95	56	11
2000	98	65	23
2005	99	72	31
2009	95	69	36
2015	97.7	-	-
2016	96.94	46.76	-
2017	99.97	43.72	-
2018	99.22	45.13	-
2019	98.06	43.06	-

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/SE

3. العلاقة بين التعليم وسوق العمل (الكفاءة الخارجية للتعليم):

يمكن قياس العلاقة بين التعليم وسوق العمل والتي تمثل العائد الاقتصادي والاجتماعي على التعليم من خلال رصد مستوى البطالة بين خريجي التعليم، واهتمت الدول الآسيوية ومنها سنغافورة وماليزيا بوضع إطارٍ استراتيجيٍّ يعتمد على التكامل الاقتصادي، ومصاحب لتطوير التعليم وتشريعات سوق العمل[18]. وذلك، لضمان التكامل بين مخرجات التعليم وسوق العمل، لأن عدم وضع الخريج في العمل المناسب يؤثر في العائد الاقتصادي والاجتماعي للتعليم حيث إنَّ وضع العامل في أماكن لا تتناسب وطبيعة المستوى التعليمي الذي يحصل عليه يُعدُّ في حد ذاته هدراً للموارد المستخدمة في الإنفاق على التعليم.

18. المفتاح، هند عبد الرحمن، (2017)، التعليم العالي وسوق العمل في قطر الواقع والآفاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ص12

سادساً: العوامل الداعمة لعملية التنمية الاقتصادية في التجربة الماليزية:

لقد مرَّ التحول الاقتصادي في ماليزيا بثلاث مراحل من النمو الاقتصادي، المرحلة الأولي من (1957- 1969)، التي كانت تعتمد في الأساس على السلع الأولية البدائية، حيث ظلت ماليزيا ولمدة طويلة تُعدُّ أكبر بلد منتج ومصدر في العالم للمطاط وزيت النخيل والقصدير والأخشاب الاستوائية غير الصنوبرية، المرحلة الثانية من (1970- 1990) تقريباً، حيث بدأ التصنيع وبدأت من ثم السلع المصنعة تتفوق على جميع السلع في صادرات ماليزيا. وبخصوص المرحلة الثالثة للنمو من(1990 وما بعدها)، وهي الحقبة من الزمن لرؤية الماليزيين حتى(2020)، وستستمر هذه المرحلة من النمو في الاعتماد على التصنيع بشكل أساسي[19].

ويوجد العديد من العوامل الأساسية التي ساهمت في دفع عملية التنمية للتجربة الماليزية، يمكن إجمالها بالنقاط الآتية:

1. القيــادة السياســية:

لقد قاد ماليزيا عددٌ من القيادات السياسية المتميزة منــذ الاســتقلال حتى الآن، وقد تميزت هذه القيادات بأنها مثقفـة ومتعلمـة وقـادرة على العمـل لتحقيـق المصـالح العليا للدولـة في ضـوء اسـتيعاب عميـق لتعقيـدات الوضـع الـداخلي وحساسـياته ومجموعـة الحسـابات الإقليمية والدولية.

2. التعايش والمشاركة:

إنَّ أحد عناصر نجاح التجربة الماليزية في التنمية ومن أهم ضمانات استمرارها، الاعتراف بالتنوع العرقي والديني والإقرار بوجود اختلالات حقيقية في مستويات الدخل والتعليم بين فئات المجتمع والتوافق على ضرورة نزع فتائل التفجير،وعلاج الاخـتلالات بشكل هادئ وواقعي وتـدريجي، وذلك بهدف وجود شبكة أمان واستقرار اجتماعي وسياسي، وكذا، حفظ حقوق الجميع في المشاركة في المسؤولية لضمان نجاح برنامج التنمية[20].

19. الرسيني، نايف بن إبراهيم، (2014)، تقييم استراتيجي للتجربة الماليزية ومدى الاستفادة منها في الاستراتيجيات العربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، غير منشورة، ص 57.
20. فاضلي، نادية فاضل عباس، (غير مبين)، التجربة التنموية في ماليزيا (-2000 2010)، دراسات دولية العدد (54)، ص169. https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=76021

3. دور الإسلام في دفع عملية التنمية:

التأكيـد على دور الإسلام في دفـع عمليـة التنميـة في ماليزيا منـذ تأسـيس الدولـة. فلقد تم الاهتمام بدور الإسلام باعتباره قوةَ دفعٍ للتنمية في ماليزيا والوصول إلى صياغة تحقيق التعايش بين الإسلام والتكنولوجيا المعاصرة عن طريق تشجيع بناء مؤسسات اقتصادية وتعليمية إسلامية[21].

4. القيم الآسيوية والثقافة الماليزية:

في الفكـر الآسـيوي تشغل القيم موقعاً وإطاراً شاملاً للانطلاق التنموي، ولقد بنى مهاتير محمد خطته الأولي لنهضة ماليزيا على أربعة أسس ثقافية تضم الآتي[22]:

- التعددية : آمن مهاتير، أنَّ حالة الصدام المستمر بين الأعراق الثلاثة في ماليزيا (الملايو- الصينيين- الهنود) هي العقبة الأكبر في تحقيق النهضة، وتم معالجتها من خلال الوقوف في وجه هذا الصدام الناتج عن التعدد، واستثمار التعدد العرقي في ملف النهضة.
- إصلاح نظام التعليم: فقد كان مهاتير مؤمناً بأن التعليم أساس لأربع حالات مهمة تحتاجها النهضة التنموية وهي: الأمن، والدخل، والمعرفة، والرفاهية. وخصص لإصلاح نظام التعليم أكثر من ربع الدخل القومي لبلاده.
- الدمج الواعي بين المحافظة والانفتاح: ويعد هذا الدمج سمة من أهم سمات الحداثة التي عاشتها ماليزيا في العقود الثلاثة الماضية.
- توحيد الماليزيين تحت راية واحدة: وهي حب المواطنة والوطن للجميع وهو بذلك جمع شمل كافة الأعراق والطوائف وأعطى كلاً منهم دينه وثقافته الخاصة ومنحهم الجنسية وأن ماليزيا للجميع وبذلك استطاع أن يبطل ويفشل التخطيط الاستعماري من خلال زرع هذه الطوائف لتكون لصالح المستعمر.

21. لطفي، وفاء، (غير مبين)، السياسات التنموية في ماليزيا، غير معروف جهة النشر، ص 7.
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d-01072012.pdf

22. المصري، بلال محمد سعيد، (2016)، تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية (دروس مستفادة)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر - غزة، غير منشورة ، ص 26.

سابعاً : التعليم العالي وتنمية الموارد البشرية في ماليزيا:

تعد الموارد البشرية كنوزاً حقيقية في الاقتصادات الحديثة نظراً لما تسهم به في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، ودورها في تثمين باقي الموارد، حيث يتحدد مستوى نشاط مختلف الوظائف داخل التنظيم بمدي كفاءة وفعالية المورد البشري. وعليه فالاهتمام بالمورد يشكل أحد أهم أهداف الإدارة الحديثة وأكثرها صعوبة، ونظراً لأهمية عنصر رأس المال البشري في التنمية الاقتصادية فقد تطور مفهوم التنمية منذ العشرينيات وحتى نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي قاصراً على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية، ولكن مع تدشين مفهوم التنمية البشرية سنه 1990 عندما تبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء، أصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها[23].

ولأهمية دور التعليم العالي في تنمية رأس المال البشري، انطلقت ماليزيا في إصلاحها للتعليم الجامعي من السياسة التعليمية للبلاد حيث ترجمت تلك القطاعات إلى فلسفة التعليم التي نصت على إعداد المواطنين بصورة أكثر ديناميكية وإنتاجية لمواجهة تحديات القرن القادم في عملية التنمية الوطنية، لذلك ومن أجل نجاح خطط التنمية اتخذت الحكومة الماليزية بعض التدابير للدخول في مستقبل تكنولوجي أفضل منها:

- الوجه المتغير للتعليم: في عصر الاقتصادات المتقدمة يتغير وجه التعليم وهناك اتجاه سائد في التعليم العالي يطلق عليه تلبية الجامعات لحاجات الشركات، ويتجلى في عدة أشكال منها الشراكة بين الشركات الكبرى والجامعات التقليدية، ولقد أصبح التعليم العالي صناعة تنمو باستمرار واستثمار لا يستهان به.
- الشراكة بين الجامعات والشركات: مع توقعات حكومة ماليزيا للتحديات الجديدة، قامت عام 1996 بوضع سياسة مشاركة الشركات في إدارة الجامعات، وهي طريقة جديدة لإدارة الجامعة لتصبح أكثر كفاءة وشفافية.
- الجامعة وعالم الأعمال: كيف يمكن لمؤسسات التعليم العالي أن تعيد تحديد استراتجياتها بحيث تستطيع البقاء والازدهار في عالم جامعات الشراكة الجديدة وفي ظل العولمة والاقتصاد الجديد؟

23. عاشور، كتوش، مرجع سابق، ص78.

لقد وضعت بعض الجامعات لنفسها أسماء مميزة في بعض المجالات المتخصصة على سبيل المثال تشتهر الكلية البريطانية للعلوم والتكنولوجيا والطب بلندن ببرامجها المتميزة في الطب والهندسة.

ولأهمية التعليم العالي ودوره في تنمية رأس المال البشري، ومن ثم دوره الإيجابي في التنمية الاقتصادية، فقد اهتمت ماليزيا بقطاع التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، ويظهر هذا الاهتمام من خلال زيادة نسبة الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويوضح الجدول رقم (5-2)، تطور الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي في ماليزيا، والذي بلغ عام 1990 ما يعادل 17,58% ثم وصل الارتفاع ليصل إلى 21,39% عام 2000، ثم انخفض قليلاً ليسجل 19,72% في عام 2015، ولكن مازالت هذه النسب أعلى بكثير من متوسط الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي في العالم والتي بلغت عامي2000 ،2013 ما يعادل 13,39% , 14,13% على الترتيب مقارنة بماليزيا والتي بلغت 21,39%، 19,45% في نفس العامين.

كما يوضح الجدول نفسه ، تطور الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا والذي بلغ عام 1990 ما يعادل 5,10% ثم واصل الارتفاع ليصل إلى 5,98% عام 2000، ثم انخفض قليلاً ليسجل 4،97% في عام 2015، ولكن مازالت هذه النسب أعلى بكثير من متوسط الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم والتي بلغت في عامي 2000، 2013 ما يعادل 3,95%، 4,71% على الترتيب مقارنة بماليزيا والتي بلغت 5,98%، 5,49% في نفس العامين.

جدول رقم (5-2) تطور الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم وماليزيا خلال الفترة (1990: 2015)

السنة	الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي		الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
	العالم	ماليزيا	العالم	ماليزيا
1990	-	17,58%		5,10%
1995	-	18,03%		4,53%
2000	13,39%	21,39%	3,59%	5,98%
2005	13,86%	21,01%	4,16%	5,92%
2010	14.33%	18,41%	4,58%	4,97%
2013	14,13%	19,45%	4،71%	5,49%
2014	-	19,70%	4.52%	5,20%
2015	-	19,72%	4.63%	4,97%
2016	15.18%	20.94%	4.49%	4.75%
2017	14.82%	21.68%	4.45%	4.68%
2018	16.7%	19.74%	4.16%	4.48%
2019	16.5%	17.94%	4.08%	4.16%

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية https://data.albankaldawli.org/indicator

ويدل ارتفاع كل من الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي، وكنسبة من المحلي الإجمالي في ماليزيا مقارنة بمتوسط معدل الإنفاق على مستوى العالم على مدي اهتمام ماليزيا بقطاع التعليم عامة، وقطاع التعليم العالي خاصة, وقد انعكس الاهتمام بقطاع التعليم العالي على تحسن العديد من المتغيرات الاقتصادية وأهمها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويشير الجدول رقم(6-2) إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا والذي بلغ في الأعوام 1990 ،2000، و2010، و2015، ما يعادل 8,89%، و8،86%، و6,98%، و4,97% على الترتيب مقارنة بنفس المعدل على مستوى العالم في نفس الأعوام والذي بلغ 1,42%، 4,40%، 4,33%، 2,73%. وكذلك يشير نفس

الجدول إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا ما بين عامي 1990، 2015، والتي سجلت 5,97%، 3,28% على الترتيب مقارنة بمتوسط هذا النصيب على مستوى دول العالم والذي بلغ 1,42%، 1,53 في نفس العامين.

جدول رقم (6-2) تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي في العالم وماليزيا خلال الفترة (2013:2020)

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي		متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	
	العالم	ماليزيا	العالم	ماليزيا
2013	467.77	323.3	17536.88	10.970
2014	480.27	338.1	17794.93	11.319
2015	448.75	301.4	15947.13	9.9550
2016	456.51	301.3	16029.21	9.817
2017	485.23	319.1	16891.03	10.259
2018	516.8	358.7	17985.87	11.378
2019	530.18	364.7	16985.93	11.414
2020	549.49	336.7	13376.32	10.402

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية https://data.albankaldawli.org/indicator

تجربة كوريا الجنوبية

نجحت كوريا الجنوبية بالرغم من قلة مواردها الطبيعية وارتفاع أعداد سكانها وتعرضها لحرب مدمره عام 1950- استمرت ثلاث سنوات- من تحقيق قفزة سريعة في مسيرة تطورها، وحققت نهضة شاملة تناولت مختلف مرافق حياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وأصبحت تحتل موقعاً مرموقاً في الاقتصاد الدولي، وعضواً في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بعد أن كانت واحدة من الدول الآسيوية الفقيرة والمتخلفة. ولهذا ليس من المصادفة أن يصفها البعض "النمور الآسيوية" بسبب نموها الاقتصادي السريع. وكذلك أصبحت دولة متقدمة صناعياً تحتل المرتبة الثانية عالمياً في صناعة السفن والمرتبة الرابعة في صناعة النسيج الاصطناعي والمرتبة الخامسة عالمياً في صناعة السيارات[24].

ولا شك أن هذا التطور السريع والشامل لابد أن يكون برهانَ تجربةٍ رائدة في ميدان التطور والنمو تميزت به كوريا الجنوبية عن غيرها من دول العالم الأخرى، ومن هنا جاء اختياري لدراسة هذه التجربة الرائدة للاستفادة من عوامل نجاحها. وقد يرجع السر في تحقيق معدلات النمو السريعة في كوريا الجنوبية إلى اهتمامها بتنمية رأس المال البشري الذي يعتمد أساسه على زيادة الاهتمام بقطاع التعليم واعتباره قاطرة التنمية الاقتصادية، وهذا ما سيتم توضيحه في ما يلي: -

أولاً: لمحة عن التعليم في كوريا الجنوبية

يُعدُّ النظام التعليمي في كوريا الجنوبية نظاماً حديثاً يهتم بصورة أساسية بإكساب المهارات وتعزيز القدرات الأساسية، ويهتم بالتطوير النوعي لمنظومة التعليم، ويضع الثقافة الحديثة المتطورة نصب عينيه، وهو يشارك بدور كبير في عمليات التنمية من خلال بناء الإنسان الواعي المبدع والملتزم بالعمل والأخلاق، يقوم النظام التعليمي في كوريا على جانبين أساسين، هما[25]:

- وجود رؤية وفلسفة واضحة موجهة للتعليم تنطلق منها كل ممارسات العمل في النظام التعليمي بكل مراحله؛ وتعتمد تلك الفلسفة على بناء مجتمع مفتوح من خلال التطوير وإرساء

24.عبد النبي، سعيد رشيد، (غير مبين)، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، مجلة دراسات دولية،العدد 38، ص41.
25. رشاد سوزي محمد، (2014)، دراسة حول دور التعليم في التنمية خبرة كوريا الجنوبية، مجلة النهضة، مجلد (15)، العدد (4)، مصر، ص48.

مبدأ الفرص المتساوية للوصول إلى المعلومات وترسيخ الثقافة والتنوع، والقدرة على استخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة في العملية التعليمية، وتبنّي كل مرحلة لمجموعة من الأهداف تعمل المرحلة اللاحقة على استكمالها.

- تحقيق المساواة في فرص التعليم واستمراريته؛ فقد نجحت كوريا في فتح أبواب التعليم لكافة أبناء الشعب، وإزالة الحواجز أمام كل فرد للالتحاق بأنماط التعليم المختلفة، كما أنها تضمن له الاستمرار في إكمال تعليمه إلى أقصى حد ممكن وفقاً لقدراته واستعداداته وطموحاته المستقبلية.

ويمكن التعرف على بعض الملامح الأساسية لنظام التعليم في كوريا الجنوبية وذلك كما يلي:

1. التطوير والإصلاح المستمر في طرق التعليم:

سعت وزارة التعليم إلى تطوير طرق التعليم، واعتمدت في ذلك على ثلاثة اتجاهات؛ الاتجاه الأول، أكّد على تطوير المهارات المعلوماتية للمواطنين لأهميتها في تحديد القوة التنافسية لكوريا على مستوى الأفراد والشركات، وتمتاز التجربة الكورية في التعليم باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التعليم. أما الاتجاه الثاني فهو الاهتمام بالتعليم مدى الحياة، بهدف بناء مجتمع «التعليم المفتوح»، وذلك من خلال تمديد التعليم العالي، وتعليم الكبار والتعليم مدى الحياة المعتمد على المدرسة والمنظمات غير الحكومية، والتعليم الإضافي (التكميلي)، والتدريب أثناء الخدمة. ويتميز هذان الاتجاهان بخلق إمكانات ايجابية لتحسين نوعية حياة كل مواطن في كل مجال سواء كان تعليمياً أو صحياً أو ثقافياً. أمّا الاتجاه الثالث في التجديد، فقد ركز على ما يسمي التوجيه والإرشاد الطلابي الذي ظهر عام 1949م على يد أحد الأساتذة الذي تخرج في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام 1954 م تضمن برنامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة مقرراً فِّي الإرشاد والصحة العقلية[26].

2. الاهتمام المتزايد بالنظام التعليمي وخاصة التعليم الفني الصناعي:

باستقراء نموذج كوريا التنموي يتضح أن أسرار نجاحه تكمن في الارتباط الوثيق بين

26. لمزيد من التفصيل يرجع إلى:
- أحمد، شادي، 2011، كوريا انطلقت وأمريكا مترددة، مجلة المعرفة العدد (206)، من موقع:
htt://www.almarefh.org/news.php? action= show& id=5189
- التعليم في كوريا الجنوبية من موقعhtt://www.0sat.com/vb/showthread.pp في 4-11-2012.

نظامها التعليمي، وبصفة خاصة التعليم الفني الصناعي والمؤسسات العلمية والبحثية من جهة، والمؤسسات الاقتصادية والإنتاجية من جهة أخرى. ويلتحق بالتعليم الثانوي بوجه عام حوالي 90% من الطلاب، ونحو 30% من الطلاب يلتحقون بالمدارس الفنية، ويلتحق بالمدارس الصناعية 37% من الطلاب المندرجين تحت صفوف التعليم الفني. ولذا، اتجهت كوريا الجنوبية إلى تنويع تخصصات التعليم الفني الصناعي بما يتفق مع الاتجاهات العالمية الحديثة والتي تؤكد على ضرورة بناء تخصصات ومناهج وبرامج دراسية متطورة تراعي متطلبات التنمية الاقتصادية والتطورات العلمية والتكنولوجية وتحديات العولمة الاقتصادية، وتراعي تميزها بالديناميكية والقدرة على التكيف مع متطلبات سوق العمل المتغيرة[27].

3. الاهتمام بتدويل التعليم العالي الكوري:

تشير مختلف الاستراتيجيات المقترحة من الحكومة الكورية إلى أهمية إدراج عنصر دولي، وعالمي، وبين الثقافات ضمن وظائف مؤسسات التعليم، وفيما يلي نعرض بشيء من التفصيل لأبرز الاستراتيجيات الدولية المستخدمة بالتعليم العالي الكوري[28]:

أ) الحراك الطلابي[29]:

يُعدُّ الحراك الطلابي من أبرز الاستراتيجيات الدولية بالتعليم العالي الكوري؛ حيث تُعدُّ كوريا الجنوبية أكبر ثالث دولة في العالم من حيث حراك طلاب التعليم العالي في الخارج، وذلك بعد الصين والهند. وتحتل المرتبة الرابعة بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث سرعة النمو في أعداد الطلاب الدوليين بها[30].

27. شرارة، أميرة عبد الحكيم منصور إبراهيم، (2016) تطوير التعليم الثانوي الصناعي بمصر في ضوء بعض خبرة كوريا الجنوبية، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد (17) الجزء(4)، مصر، ص614 - 616..

28. مصطفى، أميمة حلمي عبد الحميد، 2015، تدويل التعليم الجامعي في كوريا الجنوبية وإمكانية الإفادة منه في مصر، مجلة كلية التربية- جامعة طنطا ، العدد(60)، مصر، ص78.

يشير مصطلح الحراك إلى تحول لشخص أو لموضوع اجتماعي او لقيمة خاصة- أو لأي شيء يمكن خلقه او تكيفه عن طريق النشاط البشري- من وضع معين إلى آخر/ ينظر هشام محمود الأقداحي، الحراك والحراك السياسي، مؤسسة شباب الناشر، الإسكندرية، 2013، ص209.

29. يشير مصطلح الحراك إلى تحول لشخص أو لموضوع اجتماعي او لقيمة خاصة- أو لأي شيء يمكن خلقه أو تكيفه عن طريق النشاط البشري- من وضع معين إلى آخر/ ينظر هشام محمود الأقداحي، الحراك والحراك السياسي، مؤسسة شباب الناشر، الإسكندرية، 2013، ص209.

30. لمزيد من التفصيل يرجع إلى:

- Davis, T. M. (2003): Atlas of student mobility, Institute of International Education HE, New York.l04P, pp57.
- on, J.-E. (2009): Interculturality in higher education as student intercultural learning and development: A case study in South Korea. Intercultural Education, Vol. 20, No. 5,pp 2.

ب) حراك أعضاء هيئة التدريس:

يُعدُّ حراك أعضاء هيئة التدريس أحد المحاور الأساسية في جدول أعمال الحكومة الكورية فيما يتعلق بسياسات تدويل التعليم العالي الكوري؛ فقد وضعت الحكومة نظماً لتعزيز حراك كلٍّ من أعضاء هيئة التدريس والباحثين الكوريين إلى الخارج، سواء أكان ذلك لفترة قصيرة أو طويلة. ومن أكثر أشكال تبادل أعضاء هيئة التدريس شيوعاً المنح الدراسية، إذ يوجد أنواع مختلفة من برامج المنح من أجل تحسين التعاون والتبادل بين أوروبا وآسيا، وتسهيل التبادل الأكاديمي بين أعضاء هيئة التدريس والباحثين.

جـ) الحراك المؤسسي:

منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، بذلت الحكومة الكورية جهوداً لجذب مؤسسات التعليم العالي المرموقة بالخارج إلى كوريا - كأحد مشروعات التدويل التي تتبناها- وذلك عن طريق تخفيف القيود وتوفير الحوافز. وقد ظهرت هذه الفكرة إلى حيز الوجود في عام 1996، عندما أعلنت وزارة التربية والتعليم الكورية خططاً لفتح سوق التعليم العالي في كوريا الجنوبية أمام البلدان الأجنبية. ولتفعيل هذه الفكرة تم اتخاذ العديد من الإجراءات منها[31]:

- تخفيف القيود بشكل كبير على إنشاء المؤسسات الجامعية من قبل الجامعات الأجنبية بكوريا.
- منح المؤسسات الأجنبية الاستقلالية في تحديد أعداد الطلاب الملتحقين بها، فيما عدا بعض المجالات الدراسية مثل التعليم التربوي والدراسات الطبية.
- السماح بنقل الأصول الفائضة إلى الخارج في ظل ظروف معينة إذا تم تصفية المؤسسة الجامعية.
- السماح للحكومة الكورية بتقديم دعم مالي للجامعات الأجنبية.

4) تدويل المناهج، والبرامج الدراسية والبحوث العلمية:

31. مصطفى، أميمة حلمي عبد الحميد، مرجع سابق ذكره، ص78.

يقصد بتدويل المناهج والبرامج الدراسية اتفاقيات التبادل التي تبرمها الجامعة مع جامعات أخري بالخارج. وتشير الاتفاقيات بين الجامعات إلى فرض التعاون الدولي والتي تعني خلق بيئة للتدويل أكثر تشاركية؛ فمن خلالها تجري بحوث مشتركة بين الجامعات والمراكز البحثية الأجنبية. ويُعدُّ تدويل المناهج عنصراً أساسياً في مختلف خطط التدويل المعتمدة لزيادة جاذبية الجامعات الكورية، وتعظيم قدرتها التنافسية على الصعيد العالمي[32].

ثانياً: لمحة عامة عن اقتصاد كوريا الجنوبية

إذا كانت كوريا الجنوبية قبل النصف الثاني من القرن العشرين، تُصنّف ضمن البلدان الفقيرة على الصعيد العالمي، فإنها أصبحت اليوم، تحتل المرتبة 12 عالمياً في تصنيف القوى الاقتصادية على الصعيد العالمي، وأصبحت تشكل بذلك نموذجاً وتجربة رائدة للبلدان الحديثة على المستوى الاقتصادي، وهناك اتفاقٌ على أنَّ نموذج كوريا الجنوبية التنموي يُعدُّ نموذجاً ناجحاً من حيث الانجازات العديدة التي حققتها الدولة في فترة لا تتجاوز العشرين عاماً منذ عام ١٩٥٥، ومن أهم تلك الانجازات السرعة التي قفز بها النمو بالقياس إلى قلة الموارد المتيسرة وندرة الأراضي الزراعية وتخلف هيكل الإنتاج ومشكلة الانفجار السكاني[33].

ويمكن إبراز أهم الانجازات التي حققتها كوريا الجنوبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، وكذلك بيان أهم العوامل التي أدت إلى هذه الانجازات الهائلة للاقتصاد الكوري، وذلك كما يلي:

1. الإنجاز الاقتصادي:

يُعدُّ اقتصاد كوريا الجنوبية من بين أسرع الاقتصادات في العالم نمواً، فهو يحتل الآن المرتبة الثانية عشرة بين كبري الدول الاقتصادية في العالم، وثالث اكبر اقتصاد في آسيا بعد اليابان والصين[34] ونتيجة للتنفيذ الناجح للعديد من برامج التنمية على وفق استراتيجية (التنمية الاقتصادية الشرقية

32. Kwon, K-S. (2013): Government Policy & internationalization of Universities: The Case of international student mobility in South Korea, Journal of Contemorary Eastern Asia, Vol. 12, No. 1,p38.

33. حندوسة، هبة أحمد، 1986، إدارة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: التنمية المستقلة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، الأردن، ص365

34. بن سانية، عبد الرحمان، (2011) قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد11، ص71، http://elwahat.univ-ghardaia.dz.

المتجهة للخارج) والتي تعد الصادرات بمثابة الباعث الرئيس للنمو فقد زاد الدخل القومي من 2،06 مليار دولار عام 1962 إلى 307,24 مليار دولار عام 2016، وتبعاً لذلك ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي من 240 دولار إلى 9850 دولار بين هذين العامين[35].

ويرجع هذا الإنجاز الاقتصادي إلى تركز استراتيجية التنمية الكورية على التصدير واستقرار الاقتصاد الكلي واستثمارات كبيرة في رأس المال البشري والمادي. والجوانب الرئيسة لسياسة البلاد تدور حول الركائز الخمس من القدرة التنافسية للاقتصاد(الاستثمار، النظام التعليمي، بنية تحتية للمعلومات، الابتكار، والسياسات الحكومية) وقد تم تكييف السياسات الحكومية حسب مراحل التنمية والظروف الاقتصادية[36].

2. الإنجاز الاجتماعي:

نتيجة لزيادة التنمية بوتائر متصاعدة، وبسبب ارتفاع مستوى المعيشة بشكل ملموس فقد تحققت العديد من الانجازات على المستوى الاجتماعي بعد أن بدأت كوريا الجنوبية بتطبيق بعض الأنظمة الخاصة بالتأمين الاجتماعي منذ الثمانينيات من القرن العشرين، وتم إدراج نظام توسيع تغطية التأمين الصحي والمساعدات الطبية إلى الأنظمة القائمة في عامي 1988 و1989 على التوالي، وبهذا تمكنت الحكومة الكورية الجنوبية من توفير أسس بناء مجتمع الرفاهية، والذي أنعكس على زيادة مستوى متوسط العمر عند الميلاد فسجل 74,5سنة عام 2012، كما سجل متوسط سنوات الدراسة المتوقع 12,6سنة. وعمدت إلى تقديم نظام المعاش القومي الذي يهدف إلى توفير مستوى من الضمانات للفئة القادرة على أداء الأنشطة الاقتصادية في حالة حدوث الأزمات الاقتصادية[37].

3. الإنجاز السياسي:

شهدت كوريا الجنوبية منذ تأسيسها عام 1948م وحتى عام 1978، العديد من التطورات السياسية التي تعرضت فيها للاضطرابات والانقلابات وأعمال العنف والاغتيالات أفضت جميعها إلى إرساء وتطوير الممارسة الديمقراطية الكاملة التي يمكن تلمس أبرز انجازاتها في العديد من النواحي

35. بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي،https://data.albankaldawli.org/indicator
36. المعهد العربي للتخطيط، (غير مبين) التجربة الكورية في تنمية الصادرات، المعهد العربي للتخطيط، ص27.
37. Han Sung-Joo,(2004) Changing Values In Asia- Their Impact On Govern menance and Deve-Lopment,Siongapore: Intstitute of South east A Sia Studies, p.35.

منها، التداول السلمي للسلطة، وتأسيس المحكمة الدستورية في أيلول 1988، وغالباً ما ينظر لها بوصفها أهم مكونات الدستور الحالي كونها هي التي تحمي الدستور وتضمن حقوق الشعب الأساسية، وتكوين الحكومات المحلية: ذات الاستقلال الذاتي تمشياً مع متطلبات التنمية الإقليمية السريعة خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.

4. الإنجاز الثقافي:

تجلت الإنجازات الثقافية التي حققتها كوريا الجنوبية بأبهى صورها في العديد من المجالات منها:

- مجال تكنولوجيا شبكات المعلومات: تمتلك كوريا الجنوبية الآن بنية تحتية واسعة لشبكات المعلومات تقدم خدمات بيانات عالية الجودة وبالسرعة المطلوبة في كل أنحاء كوريا الجنوبية، الأمر الذي مهّد لكوريا الجنوبية أن تحتل المرتبة العاشرة بين الدول الأكثر تقدماً.
- مجال تكنولوجيا شبكات المعلومات في العالم؛ وفي مجال الخدمة البريدية: شهد أداء الخدمة البريدية لكوريا الجنوبية تحسناً كبيراً من حيث السرعة والكفاية منذ بداية تطبيق برامج الكومبيوتر على مراكز خدمات البريد لأول مرة في عام 1990، بعد الإرسال على الأكثر باستثناء بعض المناطق مثل القرى الريفية البعيدة عن المدن، بل تقوم كذلك بخدمات مصرفية متعددة مثل إيداع النقود وإرسالها.
- مجال الصحف ووكالات الأنباء: بلغ عدد الصحف في كوريا الجنوبية 121 صحيفة يومية. منها 86 صحيفة عامة توزع منها 22 صحيفة في كل أنحاء البلاد و64 صحيفة يومية إقليمية و29 صحيفة صناعية مختصة بالتجارة والتعليم والرياضة وتصدر 6 صحف باللغات الأجنبية ومنها 5 صحف تصدر بالانكليزية والصينية. ولقد درجت الصحف الكورية الجنوبية على الوقوف في المقدمة لقيادة التغيير الاجتماعي.

ثالثاً: أهم العوامل التي ساعدت في بناء النهضة التنموية لكوريا الجنوبية:

يمكن القول إنَّ عملية التطور السريعة التي شهدتها كوريا الجنوبية ترجع إلى تضافر العديد من العوامل التي أسهمت في إنضاج التجربة التنموية في كوريا الجنوبية ومن ثمّ تحقيق النهضة

الكورية الجنوبية[38]. وإجمالًا فإننا نعتقد أن هذه العوامل تتمثل في:

- الدور المحوري للدولة، حيث أقرَّ دستور كوريا الجنوبية (1948 :1987) على أن تتَّبع البلاد في طريقها المتجه نحو التنمية كلاً من الديمقراطية واقتصاد السوق الحر، وعلى الدولة أن تكفل حق الملكية وتشجع حرية الإبداع في النشاط التجاري للأفراد والمؤسسات في الشؤون الاقتصادية كما أقرَّ الدستور أن الدولة تقوم بتنظيم وتنسيق الأنشطة الاقتصادية بهدف الحفاظ على نمو متوازن واستقرار الاقتصاد الوطني. ولذلك بلغ تدخل الدولة في كوريا الجنوبية حدّاً لم يسبق له مثيل في توجيه مسار التنمية الاقتصادية، مما جعل بعض الاقتصاديين يصفونه بأنه العامل الأكثر أهمية من غيره في صنع النجاح التنموي لهذه الدولة، ويصفون التنمية التي تحققت في هذه الدولة بأنها كانت تنمية بقيادة الدولة لا بقيادة السوق[39].

- المشاركة الشعبية: من العوامل التي أسهمت في النجاح الصناعي في كوريا أن الخطط الصناعية الحكومية تلقى مساندة من القطاع الخاص وتجاوباً من الشعب بمختلف فئاته. فقد ساعد تأسيس مجالس المشاركة الشعبية بواسطة معهد التنمية الكوري على إيجاد أطر مؤسسية للمشاركة الشعبية، ولعب هذا المعهد دوراً رائداً في تنظيم الملتقيات العامة بمشاركة رؤساء الاتحادات الصناعية والعمالية والأحزاب السياسية بما فيها المعارضة والعلماء المتخصصون وممثلو الهيئات الأهلية.

- التكتلات الصناعية: عملت الحكومة الكورية في مطلع الستينيات على تكوين مجموعة من المؤسسات الصناعية تسمّى (Chaebol) وذلك كقاعدة للتصنيع السريع وتحقيق التنمية الاقتصادية. وتقدم الحكومة تسهيلات تمويلية عند معدلات فائدة منخفضة التكلفة، وتطلب من التكتلات اتّباع الاستراتيجيات القومية للتنمية الصناعية القائمة على التصنيع الموجه للتصدير.

- تعبئة الموارد البشرية: شهدت كوريا استقراراً سياسياً نتج عنه حكومة ذات برنامج طموح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. واعتمد التطور الصناعي في كوريا على دعم التعليم وتطويره، وتحسين مدخلاته إلى جانب الاهتمام بتنمية الموارد البشرية.

38. الدهشان، سعيد كامل فخري، (2017)، التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية دروس مستفادة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، غير منشورة، ص43.
39. عبد النبي، سعيد رشيد، (غير مبين)، مرجع سابق ذكره، ص51.

رابعاً: تطوير التعليم العالي كأساس لتراكم رأس المال البشري لتحقيق التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية:

اهتمت كوريا بتطوير نظامها التعليمي، فبدأت برفع كفاءة وفاعلية توزيع موارد الدولة الموجهة لقطاع التعليم، مما أدّى إلى تعميم التعليم الأساسي في نهاية عقد الستينيات، ولازم هذا الاهتمام استجابة كبيرة من المجتمع، حيث إنَّ تعليم أبناء الأسرة الكورية يستحوذ على جزء كبير من ميزانية الأسرة . ونجم عن الاهتمام بالتعليم الانتشار الهائل لمؤسسات التعليم العالي، ومراكز البحوث والتنمية، إذ يصل عدد الجامعات في كوريا الجنوبية، نظام السنوات الأربع إلى قرابة المِائتين، هذا عدا مؤسسات التعليم العالي الأخرى مثل المعاهد التقنية وكليات المجتمع. وفي عقد التسعينيات حققت الكثير من الإنجازات فيما يتعلق بالتوسع في التعليم الابتدائي وفي تعليم الكبار- تخفيض معدلات الأمية بين الكبار- الأمر الذي أدّى كما يؤكد المراقبون إلى توفر قاعدة قوية للانطلاق وتحقيق التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية[40].

كما اهتمت كوريا الجنوبية من أجل تطوير منظومة التعليم بتغيير نوعية المتعلمين بما يناسب السوق العالمي، وأيضاً إزالة الفروق في فرص التعليم بين الجنسين والتي كانت تعاني منها كوريا، وتحسين نوعية المتعلم وربط مستوى التعليم بالمستوى الدولي من حيث دراسة العلوم والتكنولوجيا. وقد اهتمت كوريا بثقافتها الكونفوشيوسية التي تحث على قيم التعليم والولاء للوطن مما يعزز من تجانس الكوريين من أجل تحقيق النمو الاقتصادي[41].

وأيضاً، تعد المقومات البشرية أحدى العوامل المفسرة لنجاح التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية، وذلك من خلال اهتمام الدولة بالتعليم (مجانية التعليم)، وارتفاع الاعتمادات المخصصة للتربية، التي تشكل أكثر من 42% من الناتج المحلي الإجمالي، وإنشاء عدة جامعات ومعاهد ومراكز للبحوث، التي لعبت جميعها دوراً كبيراً في النهوض بالبلاد، وانعكس ذلك على مؤشر الأمية الذي لا يتجاوز 2% ، وساعد ارتباط كوريا الجنوبية بالثقافة والإرث الكونفوشيوسي في النهوض بالتعليم

40. عبد المجيد، فتحي السيد يوسف، (2012)، دور الإنفاق الحكومي في رفع كفاءة التعليم (الحالة المصرية بالمقارنة ببعض التجارب الدولية)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ص58.
41. الريس، أماني، (2007)، حول مفاهيم ومؤشرات اقتصاد المعرفة عرض لبعض التجارب الدولية مع الإشارة لحالة مصر، سلسلة مذكرات خارجية، رقم (1065)، معهد التخطيط القومي، ص 16.

وترسيخ مبادئه[42].

أضف إلى ذلك،يوجد العديد من المؤشرات التي تعطي صورة موجزة عن مدى اهتمام الحكومة الكورية في تطوير وتحسين التعليم، بهدف تعزيز رأس المال البشري والاندماج في اقتصاد المعرفة، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية، وأهمها نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وبعض المؤشرات التعليمية الأخرى، ويمكن تناول هذه المؤشرات كما يلي:

- الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

يوضح الجدول رقم (10-2) تطور نسبة الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الجنوبية خلال الفترة 1981 حتى 2015، والذي يشير إلى ارتفاع نسبة الإنفاق العام على التعليم خلال هذه الفترة، إذ بلغت هذه النسبة 4.6% في عام 2015 مقابل 2.8% في عام 1981، وانعكس هذا التطور على تحسين نظامها التعليمي، والذي أسهم في تحسين ترتيبها في مؤشر اقتصاد المعرفة، إذ تأخذ كوريا رقم (28) في الترتيب الدولي لمؤشر اقتصاد المعرفة من بين 132 دولة.

جدول رقم (10-2) الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الجنوبية في سنوات مختارة

المؤشر/ السنة	1981	1985	1990	1995	2000	2010	2015	2016
الإنفاق العام على التعليم	2.8	3.9	3	3	3.4	3.9	4.6	4.33

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، سنوات مختلفة.

- **المؤشرات التعليمية الأخرى**

تتمثل أهم هذه المؤشرات في مجموع نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا، حيث حققت كوريا تطوراً ملحوظاً في ارتفاع نسب الالتحاق فيما بين عامي 2004 و2018 فقد بلغت نسبة الالتحاق (98.51) في عام 2018 مقارنة بـ (95%) في عام 2004. وانعكس هذا التطور على تحسن نسبة السكان الحاصلين على تعليم ثانوي على الأقل كدليل على التحصيل العلمي فقد

42. الفلالي ، عبد الحكم، (غير مبين)، كوريا الجنوبية نموذج لبلد حديث النمو ؟، غير معروف، ص2.

بلغت هذه النسبة 96.90% في عام 2011 مقارنة ببعض الدول الأخرى المتقدمة مثل فرنسا واليابان والتي بلغت فيهما هذه النسب 78.4% و81.1% على الترتيب.

كما بلغ مؤشر متوسط سنوات الدراسة (11.8 سنة) في عام 2012، مقارنة بنسبة (11.6 سنة) في عام 2010. بينما في فرنسا واليابان بلغ هذه المتوسط (11.1) سنة و(11.5) سنة على الترتيب. وكذلك حققت كوريا معدلاً متدنياً من التسرب من التعليم الابتدائي حيث بلغ التسرب كنسبة من الملتحقين بالتعليم الابتدائي 1%، وكذلك حققت تحسناً في مؤشر نوعية التعليم الخاص بمتوسط عدد التلاميذ لكل معلم حيث بلغ هذا المتوسط (19 تلميذ / معلم)، كما ارتفعت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 2.6% عام 2000 إلى 3.7% في عام 2012[43].

وقد انعكس الاهتمام بتطوير التعليم في كوريا الجنوبية إيجابياً على زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم بكافة مستوياتها وارتفاع مستوى التحصيل العلمي للسكان، ويؤثر هذا الاهتمام في قيمة دليل التنمية البشرية إيجابياً، وهو ما يعبر عن مدى مساهمة التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية،

ويؤثر هذا التطور إيجابياً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، حيث بلغ 31489.12 دولاراً في عام 2020 مقابل 20499 دولاراً في عام 2004. كما سجل النصيب التقديري للفرد من الدخل القومي الإجمالي 38990 دولاراً للذكور مقابل 21795 دولاراً للإناث في عام 2013 [44].

43. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2014)، تقرير التنمية البشرية 2014، المضي في التقدم : بناء المنعة لدرء المخاطر، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، ص174.
44. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق ذكره، ص174.

الدروس المستفادة من تجربة ماليزيا وكوريا الجنوبية في تطوير التعليم العالي ودوره في التنمية الاقتصادية

أولاً: تجربة ماليزيا

لم يكن تحقيق ماليزيا نمواً اقتصادياً مطرداً إلا انعكاساً واضحاً لاستثمارها للبشر ويمكن إبراز كيفية الاستفادة من هذه التجربة من خلال النقاط التالية:

1. استطاعت ماليزيا أن تطور نظامها التعليمي الجامعي مع الاحتفاظ بثوابت الإسلام وهويتها الدينية رغم تعدد الديانات هناك ولم تقف المعتقدات الدينية حائلاً دون التقدم العلمي والتكنولوجي كذلك تستطيع مصر أن تساير هذا التطور وتطور نظمها مع الاحتفاظ بمضمونها وهويتها الإسلامية وعقيدتها.

2. وضع التعليم العالي موضوع الاهتمام لدى القيادات السياسية فمنذ استقلال ماليزيا عام 1957 وأهمية التعليم والتنمية البشرية هي أساس الرؤية الماليزية، ويتضح هذا في مكانة وزير التعليم في ماليزيا وتوليه منصب رئيس الوزراء منذ استقلالها ولقد أبرزت كل المراجع والكتب التي تناولت التجربة الماليزية اقتصادياً أهمية تطوير التعليم العالي وكيفية تطويره وتحديثه دائماً.

3. تشجيع التعليم العالي الخاص فلقد استطاعت أن تنمو في هذا المجال نمواً مرموقاً. فحققت ماليزيا عام 2010 مئة ألف طالب يدرسون بجامعاتها سواء الخاصة أو الحكومية ويوجد في ماليزيا تنسيق وتفاهم بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في مجال التعليم يهدف في النهاية لخدمة الرؤية القومية والأهداف والخطط الوطنية.

4. الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تطويرها للتعليم العالي فمثلما فعلت ماليزيا وأخذت من اليابان معظم علومها وتجاربها في شتي المجالات رأت فيها الدولة المناسبة لها ثقافياً واجتماعياً ،كذلك يجب أن نستقي العلوم والتجارب الدولية من دول تناسبنا ثقافياً واجتماعياً.

5. توظيف التعليم العالي في نجاح خطط التنمية الاقتصادية، يحتاج نظام الإنتاج العالمي الجديد القائم على المعرفة إلى نوعية من العاملين تستطيع التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة لذا كان التحدي الكبير الذي تواجهه الحكومة الماليزية للوصول إلى رؤية 2020 هو تنمية الموارد البشرية؛ من هنا اتجهت الدولة إلى التوسع في التعليم العالي وتطويره والاهتمام بالتعليم الفني وتطوير مناهجه.

ثانياً: تجربة كوريا الجنوبية

1. لا تشكل قلة الموارد الطبيعية التي تمتلكها الدولة عائقاً لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية عندما تؤمن حكومتها بأهمية تنمية الإنسان من خلال زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لكونه يمثل الأسباب الحقيقية وراء تحقيق تلك الأهداف.

2. الاهتمام بجودة ونوعية التعليم العالي التي تمثل أحد أهم المكونات الأساسية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة التي تعطي قدراً أكبر للأفراد في إتاحة الفرص والخيارات بشكل يكفل مستوىً معيشياً لائقاً.

3. الدور المحوري للحكومة مع المشاركة الشعبية يُعدُّ من العوامل الأساسية في تطوير منظومة التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، وتضمن الوصول إلى خيارات سياسية واقتصادية مقبولة من الجميع.

4. يجب القيام بعمليات واعية ومقصودة لإضفاء الطابع الدولي على منظومة التعليم العالي العراقي، وذلك من خلال:

- دعم وتشجيع الحراك الأكاديمي الدولي وذلك عن طريق تشجيع عمليات انتقال الطلبة والباحثين وأعضاء هيئة التدريس بين دول العالم سواء أكان ذلك لفترات طويلة أو قصيرة، ومن خلال زيادة المنح الدراسية والتوسع في برامج تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بين الجامعات العراقية والجامعات الأخرى العربية والعالمية من أجل تعزيز التعاون العلمي والبحثي.

- التوسع في الحراك الأكاديمي للمؤسسات الجامعية من خلال فتح فروع للجامعات العراقية بالخارج، والتوسع في جذب مؤسسات التعليم العالي المرموقة بالخارج لإنشاء فروع لها في العراق، وذلك عن طريق تخفيف القيود وتوفير الحوافز.

خلاصة القول، استطاعت ماليزيا أن تطور نظامها التعليمي العالي مع الاحتفاظ بثوابت الإسلام وهويتها الدينية رغم تعدد الديانات هناك ولم تقف المعتقدات الدينية حائلاً دون التقدم العلمي والتكنولوجي. كذلك يستطيع العراق أن يساير هذا التطور ويطور نظمه مع الاحتفاظ بهويته الإسلامية وعقيدته. كما أن توظيف التعليم العالي في نجاح خطط التنمية الاقتصادية يحتاج نظامَ الإنتاج العالمي الجديد القائم على المعرفة إلى نوعية من العاملين تستطيع التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة لذا كان التحدي الكبير الذي تواجهه الحكومة الماليزية للوصول إلى رؤية 2020 هو تنمية الموارد البشرية؛ ومن هنا اتجهت الدولة إلى التوسع في التعليم العالي وتطويره.

وفيما يخص تجربة كوريا الجنوبية، يمكن للاقتصاد العراقي الاستفادة منها، فيما يلي: إذ لا تشكل قلة الموارد الطبيعية التي تمتلكها الدولة عائقاً لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية عندما تؤمن حكومتها بأهمية تنمية الإنسان من خلال زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لكونه يمثل الأسباب الحقيقية وراء تحقيق تلك الأهداف. وكذلك الاهتمام بجودة ونوعية التعليم يمثل أحد أهم المكونات الأساسية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة التي تعطي قدراً أكبر للأفراد في إتاحة الفرص والخيارات بشكل يكفل مستوىً معيشياً لائقاً.

يمكن الاستفادة من هذه النتيجة لإبراز أهمية التعليم العالي العراقي في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، بما يمثل دافعاً لتطوير وإصلاح التعليم العالي وربطه بخطط التنمية الاقتصادية من قبل واضعي السياسات الاقتصادية. فضلاً عن أن الدور المحوري للحكومة- مع المشاركة الشعبية- يُعدُّ من العوامل الأساسية في تطوير منظومة التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، وتضمن الوصول إلى خيارات سياسية واقتصادية مقبولة من الجميع.

هوية البحث

اسم الباحث: د. أياد شمخي جبر - باحث وتدريسي في جامعة واسط.

عنوان البحث: التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في بعض التجارب الدولية

تأريخ النشر: آذار - مارس 2023

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحّية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org